



Distr.  
GENERAL

A/40/1028  
12 December 1985  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون  
البند ٧٢ من جدول الأعمال

## استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق

### بتعزيز الأمن الدولي

#### تقرير اللجنة الأولى

المقرر : يانيس سوليوتيس ( اليونان )

- ١ - البند المعنون :  
"استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي :  
" (أ) تقرير مجلس الأمن ؛  
" (ب) تقرير الأمين العام"  
أدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٥/٢٩ ،  
المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها ٣ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،  
أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى اللجنة الأولى .
- ٣ - ونظرت اللجنة الأولى في البند ٧٢ من جدول الأعمال مقرونا مع البندين ٧١ و٧٣  
في جلساتها من ٥٥ إلى ٦١ ، المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر  
( انظر A/C.1/40/PV.55-61 ) .
- ٤ - وفيما يتعلق بالبند ، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(١) تقرير من الأمين العام مؤرخ في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٨٥ (A/40/506)

و Add.1 و (2) ؛

(ب) مذكرة من الامين العام مؤرخة في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٥  
‡ (A/40/823)

(ج) رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام من  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم  
المتحدة (A/40/57) ‡

(د) رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من  
القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة يحيل بها نص البيان الذي أصدره وزراء خارجية  
مجلس شمال الاطلسي في لشبونة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (A/40/388) ‡

(هـ) رسائل مؤرخة في ٢٦ و ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٢ ، و ٤ ، و ٧ ،  
و ١٠ ، و ١٤ ، و ١٥ ، و ٢٣ ، و ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٧ ، و ١٣ ، و ١٤ ، و ١٩ ،  
و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، و ١٨ ، و ١٩ ، و ٢٥ ، و ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ ، و ٥ ، و ١٨  
نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، و ٩ ، و ١٣ ، و ١٤ ، و ٢٠ ايار/مايو ١٩٨٥ ، و ٣ ، و ١٠ ، و ١١  
حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و ١ ، و ١١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و ١١ ، و ١٩ ، و ٢٣ ، و ٣٠  
ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ٧ ، و ١٤ ، و ٢١ ، و ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، و ٦ ، و ٨ ،  
و ١٥ ، و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم  
لافغانستان لدى الامم المتحدة (A/40/60-S/16873 ، A/40/62-S/16876 ،  
A/40/63-S/16879 ، A/40/67-S/16882 ، A/40/69-S/16883 ، A/40/79-S/16890 ،  
A/40/80-S/16891 ، A/40/81-S/16892 ، A/40/83-S/16894 ، A/40/94-S/16902 ،  
A/40/111-S/16916 ، A/40/120-S/16944 ، A/40/126-S/16952 ، A/40/129-S/16955 ،  
A/40/134-S/16964 ، A/40/155-S/16988 ، A/40/181-S/17041 ، A/40/182-S/17042 ،  
A/40/208-S/17060 ، A/40/212-S/17066 ، A/40/234-S/17102 ، A/40/240-S/17109 ،  
A/40/255-S/17112 ، A/40/257-S/17116 ، A/40/297-S/17173 ، A/40/310-S/17186 ،  
و Corr.1 ، A/40/311-S/17187 ، A/40/324-S/17204 ، A/40/352-S/17236 ،  
A/40/368-S/17250 ، A/40/371-S/17256 ، A/40/424-S/17318 ، A/40/479-S/17339 ،  
A/40/630-S/17458 ، A/40/664-S/17479 ، A/40/674-S/17489 ، A/40/675-S/17490 ،  
A/40/690-S/17504 ، A/40/732-S/17545 ، A/40/753-S/17568 ، A/40/782-S/17582 ،  
A/40/821-S/17594 ، A/40/859-S/17613 ، A/40/866-S/17615 ، A/40/902-S/17637 ،  
(A/40/958-S/17660 ، A/40/908-S/17641

(و) رسائل مؤرخة في ٢٢ ، ٢٥ ، و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ ، و ١ ، و ٦ ، و ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و ٢٣ ، و ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و ٩ ، و ١٦ ، و ٢٢ آب / أغسطس ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لافغانستان لدى الامم المتحدة (A/40/264-S/17126) ، A/40/268- S/17131 ، A/40/73-S/17135 ، A/40/287-S/17155 ، A/40/288-S/17158 ، A/40/294- S/17167 ، A/40/403-S/17303 ، A/40/500-S/17352 ، A/40/526-S/17377 ، A/40/538- S/17390 ، (A/40/573-S/17417 ، A/40/556-S/17403 ، S/17390

(ز) رسائل مؤرخة في ١٠ كانون الثاني / يناير ، و ٤ شباط/فبراير ، و ٤ آذار/مارس ، و ٢٠ نيسان/أبريل ، و ٨ ، و ١٦ ، و ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لغيت نام لدى الامم المتحدة (A/40/76) ، A/40/116 ، A/40/161 ، A/40/278-S/17139 ، A/40/296 ، A/40/316-S/17194 ، A/40/333- S/17211 .

(ح) رسائل مؤرخة في ١١ ، و ١٢ ، و ٢٥ ، و ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ ، و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغيت نام لدى الامم المتحدة (A/40/170) ، A/40/175 ، A/40/206-S/17057 ، A/40/210- S/17064 ، (A/40/378-S/17269 .

(ط) رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من نائب الممثل الدائم لغيت نام لدى الامم المتحدة (A/40/419-S/17311) ؛

(ي) رسالتان مؤرختان في ٨ تموز/يوليه ، و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهتان الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة لغيت نام لدى الامم المتحدة (A/40/466-S/17330 ، A/40/683-S/17498) ؛

(ك) رسائل مؤرخة في ١٧ كانون الثاني / يناير ، و ٢٥ نيسان/أبريل ، و ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الامم المتحدة (A/40/90) ، A/40/269 ، A/40/304) ؛

(ل) مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ أيار / مايو ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الامم المتحدة (A/40/322) ؛

(م) رسائل مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ، ٧ ، و١٣ ، و٢٤ أيار / مايو ، و١٨ حزيران/يونيه ، و٢٦ تموز/يوليه ، و٢١ آب / أغسطس ، و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الامم المتحدة (A/40/214-S/17068 ، A/40/293-S/17165 ، A/40/309-S/17185 ، A/40/338-S/17218 ، A/40/391-S/17285 ، A/40/512-S/17365 ، A/40/685-S/17499 ، A/40/568-S/17414 ) ؛

(ن) رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من ممثلي بنما وكوستاريكا لدى الامم المتحدة (A/40/220) ؛

(س) رسائل مؤرخة في ١٥ نيسان / ابريل ، و ٢٠ أيار/مايو و ١٢ ، و٢٧ آب/أغسطس ، و١٦ أيلول/سبتمبر ، و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لبنما لدى الامم المتحدة (A/40/235-S/17103 ، A/40/330- S/17208 ، A/40/545-S/17395 ، A/40/582-S/17420 ، A/40/640-S/17468 ، A/40/922- S/17651) ؛

(ع) رسالتان مؤرختان في ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٥ موجهتان الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبنما لدى الامم المتحدة (A/40/499-S/17350 ، A/40/401-S/17301) ؛

(ف) رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى الامم المتحدة (A/40/221) ؛

(ص) رسائل مؤرخة في ١٧ نيسان/ابريل ، و٩ أيار/مايو ، و٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/40/238 ، A/40/302 ، A/40/676-S/17491) ؛

(ق) رسالتان مؤرختان في ٤ تموز/يوليه و١٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ موجهتان الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/40/460 ، A/40/497) ؛

(ر) رسالتان مؤرختان في ٨ نيسان/ابريل و٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ موجهتان الى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة (A/40/228 ، A/40/362) ؛

••/••

(ش) رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ ، موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبولندا لدى الامم المتحدة يحيل بها نص البيان الذي إعتمد في ٢٦ نيسان / ابريل في إجتماع القمة لقادة الاحزاب والدول الاطراف في معاهدة وارسو المعقود في وارسو في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٥ (A/40/292-S/17164) ؛

(ت) رسالة مؤرخة في ١٧ أيار / مايو ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الامم المتحدة (A/40/320) ؛

(ث) رسالة مؤرخة في ٢١ أيار / مايو ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الامم المتحدة (A/40/331-S/17209) ؛

(خ) رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الامم المتحدة (A/40/387) ؛

(ظ) رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين للسلفادور وهندوراس لدى الامم المتحدة (A/40/495) ؛

(ض) رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للصومال لدى الامم المتحدة (A/40/671-S/17484) ؛

(أ أ) رسالة مؤرخة في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الامم المتحدة (A/40/680-S/17495) ؛

(ب ب) رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لانغولا لدى الامم المتحدة (A/40/854-S/17610 و Corr.1) .

(ج ج) رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الامم المتحدة (A/40/899-S/17636) ؛

(د د) رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لعمان لدى الامم المتحدة (A/40/911-S/17644) ؛

شانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/40/L.88

٥ - في ٤ كانون الاول/ديسمبر قدمت اندونيسيا ، وأوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتونس ، والجزائر ، وجزر البهاما ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسنگال ، والسودان ، وغانا ، والكونغو ، ومالي ، ومدغشقر ، ومصر ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا مشروع قرار بعنوان "إستعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي" (A/C.1/40/L.88) ، قام بعرضه ممثل يوغوسلافيا في الجلسة ٥٨ للجنة ، المعقودة في ٤ كانون الاول/ديسمبر ، وفيما يلي نص مشروع القرار :

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت في البند المعنون "استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي" ،

"وإذ تحيط علما بالذكرى الخامسة عشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي ، والدور الهام الذي قام به هذا الاعلان في الحياة الدولية فسي مجال تعزيز وتدعيم السلم والامن ، فضلا عن تشجيع التعاون بين الدول استنادا الى اغراض ومبادئ الأمم المتحدة ،

"وإذ تلاحظ مع القلق أن أحكام الإعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي لم تنفذ تنفيذا كاملا ،

"وإذ تلاحظ كذلك مع القلق أن نظام الأمم المتحدة للامن الجماعي لم يستعمل بفعالية ،

"وإذ تشير الى واجب الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة وفقا لاغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

"وإذ تشير الى أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ،

"وإذ تلاحظ أحكام إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول ،

"وإذ تشير إلى إعلان مانيليا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ،

"وإذ يقلقها استمرار تصاعد التوتر في العالم ، الذي ترافقه سياسة التنافس على مناطق النفوذ والسيطرة على أجزاء متزايدة من العالم واستغلالها ، والتصاعد المكثف في سباق التسلح إلى مستويات جديدة ، لاسيما في مجال الأسلحة النووية وخطر اتساع نطاقه ليشمل الفضاء الخارجي ، وهو ما يشكل في مجموعه تهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين ،

"وإذ يساورها عميق القلق لتزايد اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والتدخل العسكري بجميع أنواعه ، والعدوان والاحتلال الاجنبي ، ولتفاقم الازمات القائمة في العالم ، ولاستمرار انتهاك استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وإنكار حق تقرير المصير على الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والاجنبي ، ولمحاولات تصوير كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والكرامة الإنسانية تصويرا خاطئا بوصفه واقعا في سياق المجابهة بين الشرق والغرب ، مما يؤدي إلى حرمانها من حق تقرير المصير ، وتحديد مصيرها بنفسها ، وتحقيق تطلعاتها المشروعة ، ولاستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري الذي يدعمه الاستعمال المتزايد للقوة العسكرية ، ولتكثيف وتوسيع نطاق وتواتر المناورات والانشطة العسكرية الأخرى ، التي تتم في سياق المجابهة بين الدول الكبرى وتستخدم كأداة لممارسة الضغط والتهديد وزعزعة الاستقرار ، ولعدم إيجاد حلول للامم المتحدة الاقتصادية في العالم التي تتضمن مشاكل أعمق ذات طابع هيكلي ، تعقدت بعوامل دورية متعاقبة زادت من تفاقم حالات عدم المساواة والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

"وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول وحقيقة عدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة ، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، وانظمتها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي ،

"وإذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا ضروريا لإجراء المفاوضات والوصول إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية إلى تشجيع وتعزيز السلم والأمن ،

"وإذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، بالإسهام على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين بالتماس حلول لما في العالم من مشاكل وأزمات لم تحل بعد ،

"وإذ تعرب عن ارتياحها إزاء التصميم على دعم أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي شبتت صحتها على الصعيد العالمي ، ومثل الأمم المتحدة ، مما أعرب عنه في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول أو الحكومات ،

"١ - تكرر تأكيد صحة الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى جميع الدول الإسهام بفعالية في تنفيذه ؛

"٢ - تحت مرة أخرى جميع الدول على التقيد بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بالميثاق وعلى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بما يلي :

"(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، أو التدخل بجميع أنواعه ، أو العدوان ، أو الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، أو حقها في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية ،

"(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من هذه الأعمال لأي سبب كان ، ورفض الحالات التي تنشأ نتيجة لأي عمل من هذه الأعمال وعدم الاعتراف بها ؛

"٣ - تطلب الى جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الاهمية العسكرية ، أن تتخذ خطوات فورية تستهدف ما يلي :

"(١) تعزيز نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوخى في الميثاق ؛

"(ب) الوقف الفعلي لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، البدء في مفاوضات جادة وهادفة وفعالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، والنهوض بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج عملها والمبينة في الجزء الثالث من الوثيقة الختامية ؛

"٤ - تدعو جميع الدول ، ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية والدول الاعضاء في الاحلاف العسكرية ، الى الامتناع ، خصوصا في الحالات الحرجة وفي مناطق الازمات ، عن الاعمال التي تتم في سياق المجابهة بين الدول الكبرى وتستخدم أداة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الأخرى وتهديدها وزعزعة استقرارها ، بما في ذلك الأنشطة والمناورات العسكرية ؛

"٥ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي تشجيع فك الاشتباك العسكري تدريجيا بين الدول الكبرى وتحالفاتها العسكرية في مختلف أنحاء العالم ؛

"٦ - تحث جميع الدول ، ولاسيما الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الدولية ، وعلى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بما يلي :

"(١) السعي ، عن طريق استعمال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق على نحو أكثر فعالية ، الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإزالة بؤر الازمات والتوتر التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؛

"(ب) الشروع دون إبطاء في النظر بطريقة شاملة في طرق ووسائل تحقيق إنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك في إطار المفاوضات الشاملة بهدف إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

"(ج) التعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، لاسيما أقلها نموا ؛

"(د) التنفيذ ، على سبيل الاستعجال ، للتدابير المتفق عليها لتحسين الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والناجمة ، في جملة أمور ، عن استمرار قسوة العوامل المناخية ؛

" ٧ - تؤكد على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صيانة السلم والامن وفي التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية كلها ؛

" ٨ - تطلب الى جميع الدول أن تشجع دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والامين العام في مجال تعزيز الامن الدولي ، آخذة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في الدورة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ؛

" ٩ - تؤكد أن شمة حاجة ملحة لتعزيز فعالية مجلس الامن في مجال اضطلاع بدوره الرئيسي المتعلق بحفظ السلم والامن الدولي ، وتؤكد ، تحقيقا لتلك الغاية ، ضرورة دراسة الآليات وأساليب العمل على أساس مستمر بغية تعزيز سلطة المجلس وقدرته على الإنفاذ ، وفقا للميثاق ؛

" ١٠ - تؤكد على أنه ينبغي لمجلس الامن أن ينظر في عقد جلسات دورية في حالات محددة للنظر في المشاكل والازمات المعلقة واستعراضها ، مما يمكن المجلس من القيام بدور أكثر نشاطا في منع نشوب منازعات ؛

" ١١ - تكرر تأكيد ضرورة قيام مجلس الامن ، لاسيما أعضائه الدائمين ، بضمان التنفيذ الفعال لمقرراته عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة ؛

١٣" - تري أن احترام وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية فسي جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والامن الدوليين من ناحية أخرى ، يعزز كل منهما الآخر ؛

١٣" - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الاجنبي أو الانظمة العنصرية ، وحققها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الاعضاء على زيادة تأييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

١٤" - تطلب الى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الامن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعالة لتشجيع تحقيق هدف جعل افريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب افريقيا من خطر شديد على الدول الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك على السلم والامن الدوليين ؛

١٥" - ترحب باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وتعرب عن الامل في أن يحقق مؤتمر ستوكهولم المعنسي بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، وهي القارة التي يوجد بها أكبر تجمع للأسلحة والقوات العسكرية ، نتائج مهمة وإيجابية ؛

١٦" - تؤكد من جديد أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية ، تمكّن ، في إطار ظروف الترابط ، من التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول فضلا عن تحقيق الامن الحقيقي ، والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الامم المتحدة تتيح أفضل إطار لتعزيز تلك الغايات ؛

١٧" - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والاربعين البند المعنون "استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي".

٦ - وفي الجلسة ٦١ المعقودة في ٦ كانون الاول/ديسمبر نقح ممثل يوغوسلافيا شفويا مشروع القرار A/C.1/40/L.88 بناء على طلب غالبية مقدمي المشروع وذلك بإضافة عبارة "وفقا للميثاق" بعد عبارة "الامن الدولي" في السطر الثاني من الفقرة ٨ ، وإضافة فقرة ١٧ جديدة في المنطوق تنص كما يلي :

"تدعو الدول الاعضاء الى تقديم آرائها في مسألة تنفيذ إعلان تعزيز الامن الدولي وترجو من الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة فسي دورتها الحادية والاربعين على أساس الردود الواردة" .

وأعيد ترقيم الفقرة ١٧ السابقة فأصبحت الفقرة ١٨ . وإنضمت زامبيا وغيانا الى مقدمي مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا .

٧ - وفي الجلسة ٦١ المعقودة في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ وإعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/40/L.88 بصيغته المنقحة شفويا ، بتصويت بندااء الاسماء بأغلبية ١٠٢ من الاصوات مقابل لاشئ وإمتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٨) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج (كوث ديفوار) ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ،

سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ،  
غانا ، غيانا ، غينيا ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ،  
الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،  
مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
منغولية ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ،  
الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا  
المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية -  
الاتحادية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ،  
بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، السويد ، غرينادا ، فرنسا ،  
فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ،  
الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

#### ثالثا - توصية اللجنة الاولى

٨ - توصي اللجنة الاولى الجمعية العامة بإعتماد القرار التالي :

إستعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي

#### إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز  
الامن الدولي" ،

وإذ تحيط علما بالذكرى الخامسة عشرة لاعتماد الإعلان المتعلق بتعزيز  
الامن الدولي<sup>(١)</sup> ، والدور الهام الذي قام به هذا الاعلان في الحياة الدولية  
في مجال تعزيز وتدعيم السلم والامن ، فضلا عن تشجيع التعاون بين الدول  
استنادا الى أغراض ومبادئ الامم المتحدة ،

---

(١) القرار ٢٧٣٤ (د-٢٥) .

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحكام الإعلان المتعلقة بتعزيز الأمن الدولي لم  
تنفذ تنفيذا كاملا ،

وإذ تلاحظ كذلك مع القلق أن نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي لم  
يستعمل بفعالية ،

وإذ تشير إلى واجب الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو  
الخارجية لأي دولة وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى أحكام إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات  
الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup> ،

وإذ تلاحظ أحكام إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون  
الداخلية للدول<sup>(٣)</sup> ،

وإذ تشير إلى إعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات  
الدولية<sup>(٤)</sup> ،

وإذ يقلقها استمرار تصاعد التوتر في العالم ، الذي ترافقه سياسة  
التنافس على مناطق النفوذ والسيطرة على أجزاء متزايدة من العالم  
واستغلالها ، والتصاعد المكثف في سباق التسلح إلى مستويات جديدة ، لا سيما في  
مجال الأسلحة النووية وخطر اتساع نطاقه ليشمل الفضاء الخارجي ، وهو ما يشكل  
في مجموعه تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين ،

وإذ يساورها عميق القلق لتزايد اللجوء إلى استعمال القوة أو  
التهديد باستعمالها والتدخل العسكري بجميع أنواعه ، والعدوان والاحتلال  
الأجنبي ، ولتفاقم الأزمات القائمة في العالم ، ولاستمرار انتهاك استقلال  
البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وإنكار حق تقرير المصير على الشعوب

---

(٢) القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) .

(٣) القرار ١٠٢/٢٦ ، المرفق .

(٤) القرار ١٠/٢٧ ، المرفق .

الواقعة تحت الاحتلال الاستعماري والاجنبي ، ولمحاولات تصوير كفاح الشعوب فسي سبيل الاستقلال والكرامة الإنسانية تصويرا خاطئا بوصفه واقعا في سياق المجابهة بين الشرق والغرب ، مما يؤدي الى حرمانها من حق تقرير المصير ، وتحديد مصيرها بنفسها ، وتحقيق تطلعاتها المشروعة ، ولاستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري الذي يدعمه الاستعمال المتزايد للقوة العسكرية ، ولتكثيف وتوسيع نطاق وتواتر المناورات والانشطة العسكرية الاخرى ، التي تتم في سياق المجابهة بين الدول الكبرى وتستخدم كأداة لممارسة الضغط والتهديد وزعزعة الاستقرار ، ولعدم إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية في العالم التي تتضمن مشاكل أعمق ذات طابع هيكلية ، تعقدت بعوامل دورية متعاقبة زادت من تفاقم حالات عدم المساواة والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

وإذ تدرك تزايد الترابط بين الدول وحقيقة عدم وجود بديل في عالم اليوم لسياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول على أساس المساواة ، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، وانظمتها السياسية والاجتماعية ، أو حجمها وموقعها الجغرافي ،

وإذ تعيد تأكيد دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا ضروريا لإجراء المفاوضات والوصول الى اتفاقات بشأن التدابير الرامية الى تشجيع وتعزيز السلم والامن ،

وإذ تؤكد ضرورة قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صيانة السلم والامن ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، بالاسهام على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلم والامن الدوليين بالتماس حلول لما في العالم من مشاكل وأزمات لم تحل بعد ،

وإذ تعرب عن ارتياحها إزاء التصميم على دعم أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، التي شبتت صحتها على الصعيد العالمي ، ومُثل الأمم المتحدة ، مما أعرب عنه في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة بمشاركة عدد كبير من رؤساء الدول أو الحكومات ،

١ - تكرّر تأكيد صحة الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي ، وتطلب إلى جميع الدول الإساهام بفعالية في تنفيذه ؛

٢ - تحث مرة أخرى جميع الدول على التقيد بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بالميثاق وعلى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بما يلي :

(أ) الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، أو التدخل بجميع أنواعه ، أو العدوان ، أو الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، أو اتخاذ تدابير للإكراه السياسي والاقتصادي تؤدي إلى انتهاك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، أو حقها في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية ،

(ب) الامتناع عن تأييد أو تشجيع أي من هذه الأعمال لأي سبب كان ، ورفض الحالات التي تنشأ نتيجة لأي عمل من هذه الأعمال وعدم الاعتراف بها ؛

٣ - تطلب إلى جميع الدول ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تتخذ خطوات فورية تستهدف ما يلي :

(أ) تعزيز نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي واستعماله بفعالية على النحو المتوخى في الميثاق ؛

(ب) الوقف الفعلي لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، البدء في مفاوضات جادة وهادفة وفعالة بغية تنفيذ التوصيات والمقررات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٥)</sup> ، والنهوض بالمهام ذات الأولوية المدرجة في برنامج عملها والمبينة في الجزء الثالث من الوثيقة الختامية ؛

٤ - تدعو جميع الدول ، ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية والدول الاعضاء في الاحلاف العسكرية ، الى الامتناع ، خصوصا في الحالات الحرجة وفي مناطق الازمات ، عن الاعمال التي تتم في سياق المجابهة بين الدول الكبرى وتستخدم أداة لممارسة الضغط على الدول والمناطق الاخرى وتهديدها وزعزعة استقرارها ، بما في ذلك الانشطة والمناورات العسكرية ؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي تشجيع فك الاشتباك العسكري تدريجيا بين الدول الكبرى وتحالفاتها العسكرية في مختلف أنحاء العالم ؛

٦ - تحث جميع الدول ، ولاسيما الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة الدولية ، وعلى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بما يلي :

(أ) السعي ، عن طريق استعمال الوسائل المنصوص عليها في الميثاق على نحو أكثر فعالية ، الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإزالة بؤر الازمات والتوتر التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛

(ب) الشروع دون إبطاء في النظر بطريقة شاملة في طرق ووسائل تحقيق إنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك في إطار المفاوضات الشاملة بهدف إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ج) التعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، لاسيما أقلها نموا ؛

(د) التنفيذ ، على سبيل الاستعجال ، للتدابير المتفق عليها لتحسين الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، والناجمة ، في جملة أمور ، عن استمرار قسوة العوامل المناخية ؛

---

(٥) القرار د/٢٠١٠ .

٧ - تؤكد على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صيانة السلم والامن وفي التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح البشرية كلها ؛

٨ - تطلب الى جميع الدول أن تشجع دور الجمعية العامة في مجال تعزيز الامن الدولي ، وفقا للميثاق ، آخذة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في الدورة التذكارية للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة ؛

٩ - تؤكد أن ثمة حاجة ملحة لتعزيز فعالية مجلس الامن في مجال اضطلاع بدوره الرئيسي المتعلق بحفظ السلم والامن الدولي ، وتؤكد ، تحقيقا لتلك الغاية ، ضرورة دراسة الآليات وأساليب العمل على أساس مستمر بغية تعزيز سلطة المجلس وقدرته على الإنفاذ ، وفقا للميثاق ؛

١٠ - تؤكد على أنه ينبغي لمجلس الامن أن ينظر في عقد جلسات دورية في حالات محددة للنظر في المشاكل والازمات المعلقة واستعراضها ، مما يمكن المجلس من القيام بدور أكثر نشاطا في منع نشوب منازعات ؛

١١ - تكرر تأكيد ضرورة قيام مجلس الامن ، لاسيما أعضائه الدائمين ، بضمان التنفيذ الفعال لمقرراته عملا بأحكام الميثاق ذات الصلة ؛

١٢ - تري أن احترام وتعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية فسي جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من ناحية ، وتعزيز السلم والامن الدوليين من ناحية أخرى ، يعزز كل منهما الآخر ؛

١٣ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار أو الاحتلال الاجنبي أو الانظمة العنصرية ، وحققها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وتحث الدول الاعضاء على زيادة تاييدها لها وتضامنها معها ومع حركات تحريرها الوطني ، وعلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لسرعة إكمال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٦) والقضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛

١٤ - تطلب الى جميع الدول ، ولاسيما أعضاء مجلس الامن ، أن تتخذ تدابير مناسبة فعالة لتشجيع تحقيق هدف جعل افريقيا منطقة لا نووية ، من أجل تلافي ما تمثله القدرة النووية لجنوب افريقيا من خطر شديد على الدول الافريقية ، وخاصة دول خط المواجهة ، وكذلك على السلم والامن الدوليين ؛

١٥ - ترحب باستمرار العملية الجارية في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وتعرب عن الامل في أن يحقق مؤتمر ستوكهولم المعنسي بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ، وهي القارة التي يوجد بها أكبر تجمع للأسلحة والقوات العسكرية ، نتائج مهمة وإيجابية ؛

١٦ - تؤكد من جديد أن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضرورة حتمية ، تمكّن ، في إطار ظروف الترابط ، من التنمية والاستقلال الكاملين لجميع الدول فضلا عن تحقيق الامن الحقيقي ، والسلم والتعاون في العالم ، وتؤكد إيمانها الراسخ بأن الامم المتحدة تتيح أفضل إطار لتعزيز تلك الغايات ؛

١٧ - تدعو الدول الاعضاء الى تقديم آرائها في مسألة تنفيذ إعلان تعزيز الامن الدولي وترجو من الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية الاربعين على أساس الردود الواردة ؛

١٨ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الحادية والاربعين البند المعنون "استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي" .

- - - - -